



امتحان الدورة العادية في مقياس "تشريعات مالية وبنكية في الجزائر"

الجزء الأول (13 نقطة):

عرف القطاع المالي والبنكي الجزائري سن مجموعة من التشريعات تماشيا مع التطورات والتحولت...

1. هل مصادر القانون الجزائري معنية بالترتيب والأولية؟ مع التعليل.
2. لماذا تم تسمية القانون 09/ 23 بالقانون وليس الأمر؟ وكذلك بالنسبة للنظام 02/20 (نظاما وليس قانونا).
3. اذكر أهم التطورات والتحولت التي شهدتها القطاع المالي والبنكي الجزائري.
4. قدم مقارنة وتحليلا مختصرا بين القانون 12/86 والقانون 09/23.
5. من أهم التشريعات التي نظمت عمل الخزينة العمومية: القانون 17/84 والقانون 15/18. ما الفرق بينهما؟
6. شهد قطاع التأمين في الجزائر مجموعة من التطورات بداية من سنة 1962 إلى غاية الوقت الحالي:
أ. لماذا رحلت العديد من شركات التأمين الأجنبية في سنوات الستينات؟
ب. ما علاقة تطور قطاع التأمين بالبنوك؟

الجزء الثاني (07 نقاط):

اجب بـ "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ:

1. يمثل النظام 02/18 أول إطار قانوني خاص بالمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك الإسلامية. والذي تم الغائه بالقانون 09/23.
2. في إطار تشجيع المقاولاتية يطبق النظام الحقيقي على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا في إطار نظام المقاول الذاتي عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج.
3. يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من أو يساوي 8.000.000 دج للنظام الحقيقي عند اختيارهم لهذا النظام بدون شروط أو قيود.
4. تضمن القانون 78/75 الموافقة على القوانين الجبائية. وكان أول صدور وسريان للقوانين الجبائية الأولى في سنة 1976، وذلك من خلال الأمر 101/76 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة والأمر 104/76 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
5. الخزينة العمومية الجزائرية هيئة مالية وطنية ذات شخصية معنوية. تابعة لوزارة المالية مكلفة بإدارة أموال الدولة من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وكذا تنفيذ ميزانية الدولة.
6. كان أول ظهور وتطبيق للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين في الجزائر تماشيا وصدور المرسوم التنفيذي 81/21 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2021.

بالتوفيق



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "تشريعات مالية وبنكية في الجزائر"

التنقيط	الجزء الأول
02	ج1 نعم مصادر القانون الجزائري معنية بالترتيب والأولوية: وذلك حسب المادة الأولى من القانون المدني الجزائري على أنه: يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها. وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف. فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ قانون الطبيعة وقانون العدالة.
02	ج2 ➤ تم تسمية القانون 09/ 23 بالقانون وليس الأمر: لأن القانون مرتبط بمصادقة البرلمان بغرفتيه أما الأمر فهو مرتبط بحالات طارئة يصدره رئيس الجمهورية أثناء فترة غياب البرلمان أو بين فترتي انعقاده. ➤ أما بالنسبة للنظام 02/20 (نظاما وليس قانونا) فهو متعلق بقطاع معين. وغير مرتبط بمصادقة البرلمان. فالنظام 02/20 فهو المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية... مرتبط بالقطاع البنكي ويكون ممضى من طرف محافظ بنك الجزائر.
03	ج3 أهم التطورات والتحولت التي شهدتها القطاع المالي والبنكي الجزائري مرتبطة بعدة محطات وهي ما جعلت في كل مرة يتم سن تشريعات جديدة تتماشى وهذه التحولات والتطورات. والمتمثلة في: ➤ السياسية: الاستقلال السياسي؛ ➤ الاقتصادية: اقتصاد السوق؛ ➤ التكنولوجية: التكنولوجيا والتحول الرقمي. أسفرت هذه المحطات عن تشريعات وقوانين مختلفة تخص القطاع البنكي، تعديلات وزارة المالية عموما والخزينة على وجه الخصوص، الضرائب، قطاع التأمين....
02	ج4 قدم مقارنة وتحليلا مختصرا بين القانون 12/86 والقانون 09/23. ➤ قانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض بهدف إعادة هيكلة مؤسسات القطاع البنكي وكذا تأطير النشاط البنكي، وذلك في ظل الاقتصاد الموجه. ➤ القانون 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي والمربط بعصرنة المنظومة البنكية في ظل اقتصاد السوق (التحول الرقمي، الصيرفة الإسلامية،

	الشمول المالي...).	
ج5	من أهم التشريعات التي نظمت عمل الخزينة العمومية: القانون 17/84 والقانون 15/18. ➤ القانون 17/84 الصادر بتاريخ 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية والذي يعتبر أول تشريع قانوني ضم الأحكام المتعلقة بقوانين الميزانية العامة وإدارة الخزينة العمومية في الجزائر؛ ➤ القانون العضوي 15/18 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، والذي جاء على خلفية الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية في مجال تسيير المالية العامة للدولة، وضرورة التطابق مع أحكام الدستور. الفرق الأساسي: من ناحية المضمون القانون 17/84 تضمن عدة نقائص، وكنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في مجال تسيير المالية العمومية من جهة، وكذا كحتمية قانونية (الفرق بين القوانين العادية 17/84 والقوانين العضوية 15/18) مرتبطة بالرقابة الدستورية.	02
ج6	شهد قطاع التأمين في الجزائر مجموعة من التطورات بداية من سنة 1962 إلى غاية الوقت الحالي: أ. رحلت العديد من شركات التأمين الأجنبية في سنوات الستينات؛ وذلك على خلفية صدور القانون 201/63 الصادر بتاريخ 1963/06/08 والمتضمن الالتزامات والضمانات المطلوبة من شركات التأمين التي تمارس نشاطاتها في الجزائر. ب. علاقة تطور قطاع التأمين بالبنوك؛ وذلك على خلفية اصلاح الإطار التشريعي المتعلق بنشاط التأمينات سنة 2006، من خلال اصدار القانون رقم 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95. حيث مست هذه الإصلاحات توسيع شبكة بيع منتجات التأمين على مستوى البنوك بوجود الشبايبك البنكية.	02
13 نقطة	المجموع	

التنقيط	الجزء الثاني	
01.5	1 - خطأ - يمثل النظام 02/18 أول إطار قانوني خاص بالمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك (ليست الاسلامية)، والذي تم الغائه بالنظام 02/20.	1
01	2 - خطأ - في إطار تشجيع المقاولاتية تطبق الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا في إطار نظام المقاول الذاتي عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000 دج.	2

01	3	- خطأ - يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من أو يساوي 8.000.000 دج للنظام الحقيقي عند اختيارهم لهذا النظام بوجود شروط. (مع ذكر الشروط)
01.5	4	- خطأ - تضمن الأمر 78/75 الموافقة على القوانين الجبائية، وكان أول صدور وسريان للقوانين الجبائية الأولى في سنة 1976، وذلك من خلال الأمر 104/76 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة والأمر 101/76 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
01	5	- خطأ - الخزينة العمومية الجزائرية هيئة مالية وطنية تابعة للدولة وليست مستقلة عنها (لا تتسم بالشخصية المعنوية). تابعة لوزارة المالية مكلفة بإدارة أموال الدولة من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وكذا تنفيذ ميزانية الدولة.
01	6	- خطأ - كان أول ظهور وتطبيق وفق المادة 103 من القانون رقم 14/19 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين في الجزائر، ثم صدور المرسوم التنفيذي 81/21 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2021 والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.
07 نقاط	المجموع	